مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (6) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (6) 2013

دور إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المصرفي
دراسة مسحية في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية

الدكتور منذر مرهج*
نورا الخيّر**

(تاريخ الإيداع 9 / 5 / 2013. قُبِل للنشر في 3 / 11 / 2013)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى التعرف على دور إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المصرفي في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية. ولتحقيق أهداف البحث تمّ بناء استبانة وتوزيعها على جميع العاملين في إدارة الائتمان في المصرف البالغ عددهم(33)عاملاً, وبعد الدّراسة والتّحليل تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

1- تتمتع إدارة الائتمان في المصرف بكفاءة عالية, حيث تقوم باختيار العناصر البشرية العاملة في منح الائتمان من المؤهلين وذوي الخبرة, و تقوم بتحديد حجم الائتمان المناسب لكل عميل, كما تخضع كل عملية ائتمانية لتحليل دقيق ومعاينة شاملة من قبل محلل ائتمان مؤهل وذو خبرة ومعرفة بحجم التّعاملات.

2- تقوم إدارة الائتمان في المصرف من أجل الحفاظ على مستوى سيولة المصرف بتعديل معايير منح الائتمان بالشّكل الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات السّيولة, حيث يحتفظ المصرف بنسبة سيولة طوعية مناسبة من العملات المحلية والأجنبية لأن السيولة الجيدة للمصرف تسهم في زيادة ثقة العملاء في المصرف وعملياته.

3- تقوم إدارة الائتمان في المصرف بتقييم ربحية المصرف بشكل كمي وموضوعي, ومراجعة معايير منح الائتمان بشكل مستمر, وتعديل معايير منح الائتمان بالشكل الذي يساهم في تحسين ربحية المصرف.

4- هناك علاقة طردية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان, و(انخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة, تحسن سيولة المصرف, تحسن ربحية المصرف).

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر الائتمان, الأداء المصرفي, المصرف التّجاري السّوري.

* **مدرّس- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**
** **طالبة دراسات عليا(ماجستير)- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (6) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (6) 2013

The Role of Credit Risk Management in the Improvement of Banking Performance An Empirical Study in the Commercial Bank of Syria in Lattakia

Dr. Monzer Merhej[*]
Noura Al khayer[**]

(Received 9 / 5 / 2013. Accepted 3 / 11 / 2013)

□ ABSTRACT □

The research aims to know the role of credit risk management in the improvement of the banking performance in the commercial bank of Syria in Lattakia.

To achieve the research objectives, a questionnaire was constructed and distributed to all credit management employee of the bank, (33 employees).

After the study and analysis, the following conclusions were reached:

1- The credit management has a high efficiency, as it defines the appropriate size of credit regarding each client; it chooses the qualified and experienced people to work in the credit management, and each credit transaction get under specific analysis and comprehensive review by a qualified and experienced credit analyst.

2- In order to maintain the level of liquidity of the bank, the credit management amends granting credit criteria, to lead to the improvement of liquidity indicators, where the bank keeps appropriate voluntary liquidity in local and foreign currencies, because the good liquidity in the bank contribute to increase clients' confidence in the bank and its operations.

3- The credit management in the bank assesses the profitability in quantitive and objective way, and reviews the criteria of the granting on an ongoing basis, and modifies granting credit criteria in a way that lead to improve bank's profitability.

4- There is a direct correlation between the efficiency of credit risk management and,(low volume and number of non performing loans, improvement of bank's liquidity ratio, and improvement of bank's profitability).

Key words: credit risk management, banking performance, the Commercial Bank of Syria.

[*]**Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**] **Postgraduate student (Master), Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدمة:

يعدّ الجهاز المصرفي المحرّك الرّئيسي للتّنمية الاقتصادية في البلد, فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطوّر دون وجود جهاز مصرفي, حتى أصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي, نظراً للدّور الذي يؤدّيه في تحريك عجلة التّنمية الاقتصادية.

ويعتبر الائتمان المصرفي من أهمّ النّشاطات المصرفية الّتي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات الإجمالية للمصارف في الرّبح والخسارة, بل ويمكن القول إن النّظام المصرفي يعد بحدّ ذاته نظاماً ائتمانياً, حيث تقوم المصارف بتقييم وتحديد الائتمان الفعّال, وقد أدت زيادة حدّة المنافسة ما بين المصارف إلى زيادة حجم التّسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها, ورافق ذلك زيادة في حجم التّعرض للمخاطر الائتمانية, وإزاء ذلك لم يعد بمقدور إدارات المصارف التّعامل مع هذه المخاطر بالأساليب التّقليدية, ومن الواضح أن بعض المصارف أدركت أن عمليات منح الائتمان القائم على أساس المركز والاسم لا تكفي وخاصة مع المخاطر التي ترتبط بنشاطات العملاء, لذلك فقد بدأت إدارات المصارف في جميع أنحاء العالم بالاهتمام المتزايد والتّركيز على المبادئ السّليمة في مجال منح الائتمان والمستند على بناء سياسات وإستراتيجيات ائتمانية سليمة وواضحة تمكنها من تخفيف مخاطر الائتمان, إضافة إلى السّعي المستمر نحو ابتكار أدوات مالية جديدة ساعدت على نقل المخاطر, والحدّ من التذبذبات غير المتوّقعة في عوائد المحفظة الائتمانية والتي تكون المحصّلة النهائية لها التّأثير على قيمة المصرف[1].

وإدراكاً من الدّول الصّناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي, خاصة قطاع المصارف, فقد قامت مجموعة الدّول العشر G10 على تشكيل لجنة بازل التي قامت بوضع العديد من الإجراءات إلى أن قامت بإصدار الوثيقة النّهائية لمقررات بازل 2, وهي وثيقة مبادئ إدارة مخاطر الائتمان, من أجل استقرار العمل المصرفي وضمان نموّه, وكذلك تدعيم المركز التّنافسي للمصارف.

وتناول الباحثان في هذا البحث حالة المصرف التّجاري السّوري في مدينة اللاذقية بكونه أقدم المصارف التّجارية في سورية وأكثرها نشاطاً وصاحب الحصّة السّوقية الأوسع في السّوق المصرفية السّورية.

مشكلة البحث:

تتوقف سلامة واستقرار الجهاز المالي والمصرفي, في ظل التطورات التكنولوجية والمالية المرافقة لأساليب إدارة المخاطر على نجاح المصارف في تبني إستراتيجيات وأنظمة سليمة وفاعلة لإدارة المخاطر المصرفية على تنوعها, حيث تبين للباحثين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ومن خلال القيام بدراسة استطلاعية على فروع المصرف التجاري في مدينة اللاذقية, أن إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري, لا تحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن, حيث أن الإجراءات والدراسات التي يجريها المصرف والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية. ومن هنا تناول البحث واقع واستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي يتبناها المصرف التجاري السوري, والمقومات والاستعدادات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية والمصرفية الدولية.

أهمية البحث وأهدافه:

بما أن الائتمان المصرفي هو من أهم النّشاطات المصرفية الّتي تؤثر على نتائج عمليات المصرف من ربح أو خسارة, وأن الوظيفة الائتمانية تعدّ أكثر الأنشطة ربحية بالنسبة للمصرف **تجسّدت أهمية هذا البحث** في ضرورة

الاهتمام بإدارة مخاطر الائتمان في المصرف التّجاري السّوري الذي سعدّ من أهم المصارف التّجارية في السّوق المصرفية في سورية. وتتجلّى الأهمية النظرية لهذا البحث في كونه أحد الدّراسات القليلة لإدارة مخاطر الائتمان ودورها في تحسن العمل المصرفي في سورية. حيث أن إدارة وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي تعتبر أداة جديدة من أدوات اتّخاذ القرارات المالية في المؤسسات المصرفية, تزايدت أهميّتها وزاد انتشارها في الأعوام الأخيرة, وتتبع الأهميّة لهذا البحث أيضاً من كونه محاولة لوضع إطار متكامل يساعد على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وكذلك تشجيع استخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية لتحسين الأداء في المصرف التّجاري السّوري.

كما يهدف هذا البحث إلى:

1- تقييم الإستراتيجيات التي يتبناها المصرف التجاري السوري لإدارة مخاطر الائتمان والتي تهدف لتحسين الأداء المصرفي.

2- بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية.

3- التعرف على مدى التزام المصرف التجاري السوري بمعايير بازل2.

4- إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري.

متغيرات البحث:

1- **المتغيرات التابعة:** الأداء المصرفي وتم قياسه من خلال(حجم وعدد القروض المتعثرة, مستوى سيولة المصرف, معدل ربحية المصرف).

2- **المتغير المستقل:** كفاءة إدارة مخاطر الائتمان.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان ومستوى الأداء المصرفي.

يتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وانخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وتحسّن مستوى سيولة المصرف.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وتحسّن معدل ربحية المصرف.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين المعايير المتبعة في المصرف التجاري السوري ومعايير بازل2.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التّحليلي, وذلك من خلال دراسة القوانين والتّعليمات والمراجع والأبحاث السّابقة التي لها علاقة بموضوع البحث, بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة, وذلك من خلال دراسة ميدانية على المصرف التّجاري السّوري, تمت من خلال تصميم وتوزيع استبانة على المدراء والموظفين في قسم التّسهيلات الائتمانية من أجل اختبار صحة أو عدم صحة فرضيات البحث, وذلك باستخدام الأساليب والبرامج الإحصائية المناسبة.

مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية في المصرف التجاري السوري بفروعه الأربعة بمدينة اللاذقية, والبالغ عددهم (33) توزعوا بين مدير وموظف, ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث قام الباحثان بتوزيع الاستبانات على جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية معتمدين في ذلك طريقة الحصر الشامل, وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (32) استمارة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي.

- أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض البحث وبعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع هذه الدراسة قام الباحثان بتصميم أداة الدراسة (استبانة دور إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المصرفي- دراسة ميدانية في المصرف التّجاري السّوري في مدينة اللاذقية).اشتملت الأداة على متغيرات شخصية تتعلق بالمسمى الوظيفي, وسنوات الخبرة, والمؤهل العلمي. كما اشتملت الاستبانة على مجموعة من الأسئلة وعددها (31) سؤالاً تم توزيعها وفق الآتي:

1- كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية ويشمل الأسئلة: 1, 2, 3.

2- انخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة ويشمل الأسئلة: 4, 5, 6, 7, 8, 9.

3- مستوى سيولة المصرف ويشمل الأسئلة: 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18.

4- ربحية المصرف ويشمل الأسئلة: 19, 20, 21, 22, 23.

5- تطبيق معايير بازل في المصرف وتشمل الأسئلة: 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31.

وتم توزيع الدرجات على أسئلة الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي, وذلك بإعطاء الدرجة /5/ لاحتمال الإجابة(موافق بشدة)، والدرجة /4/ لاحتمال الإجابة(موافق) والدرجة /3/ لاحتمال الإجابة(محايد)، والدرجة /2/ لاحتمال الإجابة(غير موافق)، والدرجة /1/ لاحتمال الإجابة (غير موافق بشدة)، كذلك تمّ استخدام حزمة البرامجSPSS للتحليل الإحصائي بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

أ- الإحصاءات الوصفية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية.

ب- الاختبارات الإحصائية: وتشمل:

1- اختبار /t/ لعينة واحدة One- Sample T Test علماً أن قيمة متوسط المقياس المستخدم تساوي /3/.

2- معامل الارتباط بيرسون, واختبار معنوية الارتباط, ومعامل التحديد.

3- تحليل الانحدار البسيط.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

المعيار = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا)/عدد فئات الاستجابة

المعيار = (5 – 1)/5 = 0.8

وبناءً عليه يكون توزيع الدرجات اعتماداً على طول الفئة كما يلي:

المجال	درجة الموافقة

غير موافق بشدة	1.8 – 1
غير موافق	2.60 – 1.81
محايد	3.40 – 2.61
موافق	4.20 – 3.41
موافق بشدة	5 – 4.21

كذلك تمّ اعتماد مستوى معنوية 0.05 لقبول أو رفض الفرضيات, وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.

- صدق وثبات الأداة:

قام الباحثان بفحص الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدّراسة وذلك للتأكد من صلاحيتها من خلال دراسة صدقها وثباتها. حيث عرض الباحثان الاستبانة على مجموعة من المحكمين من السّادة أعضاء الهيئة التّدريسية في كليّة الاقتصاد، وذلك لإبداء الرأي فيما يخص مدى ارتباط ومناسبة الفقرات بالمجال الذي تندرج تحته، ومدى سلامة الصّياغة اللغوية لكل فقرة، إضافة إلى إبداء ملاحظات أخرى يراها المحكّمون ضرورية، حيث تمّ تقدير مدى صدق وشمولية الفقرات للغرض الذي أعدت من أجله، وقد جرى تعديل الاستبانة تبعاً لذلك وصولاً إلى صورتها النّهائية. كذلك قام الباحثان بحساب معامل الثّبات باتباع طريقة الاتّساق الداخلي باستخدام معادلة" ألفا كرو نباخ(Cronbach– alpha)"، بهدف التّوصل إلى دلالات ثبات الأداة وفاعلية فقراتها, حيث بلغت قيمة معامل الثبات (0.81), وهو مقبول لأغراض الدراسة.

الدّراسات السابقة:

هدفت دراسة **(الدّغيم وآخرون,2006)**[2]إلى تحليل أسس الائتمان المصرفي ومعاييره, وأهميّة متابعة الائتمان للتّحقق من سلامة المركز المالي للعميل, وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته للوقاية من أخطار الدّيون المتعثرة. وتوصلت هذه الدّراسة إلى عدّة استنتاجات كان أهمها:

1- المصرف الصّناعي هو المصرف المعني بتطور الصّناعة المحلية وزيادة حجم الإقراض وتقديم المزيد من التّسهيلات, إلا أن تطلعاته لا تتناسب البتة مع إمكانياته وصلاحياته أو رأسماله أو حتى حجم إيداعاته, فهو يعاني من نقص الودائع لأنه قليل الانتشار في المحافظات.

2- يعاني المصرف الصّناعي من حجم كبير من الدّيون التي تتخللها إشكالات وتقصير, والتقصير الحاصل في إدارة هذه الأزمة يرجعونه إلى كادر المصرف بموضوع الملاحقات والمتابعة القانونية في كل فرع من الفروع, وتقصير إدارات الفروع ومحامي المصرف الذين يتابعون القضايا.

3- عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار الشّخصية والحكمية, وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.

4-عدم طلب المصرف الصّناعي من مقدّمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية خاضعة للتدقيق من قبل مدقق حسابات وعلى مدار عدّة فترات محاسبية.

وركزت دراسة **(أبو كمال, 2007)**[3]على أن سلامة واستقرار الجهاز المالي والمصرفي يتوقف على نجاح المصارف في تبني إستراتيجيات أنظمة سليمة وفاعلة لإدارة المخاطر المصرفية على تنوعها, وسياسات تحسين نوعية

الموجودات ولاسيما محفظة القروض من أجل تخفيض أوزان مخاطرها, وتطوير النّظم المحاسبية وممارسات الشّفافية والإفصاح المالي, بما يتوافق مع ما تفرضه القواعد والمعايير الدّولية للنّظم المحاسبية.

أما أهم نتائج هذه الدّراسة فكانت:

1- كفاءة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين.

2- يتمتع القائمون بوظيفة مراجعة المخاطر والتّدقيق الدّاخلي بالاستقلالية وترفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة.

3- جودة المعلومات الائتمانية والتي يمكن الاعتماد عليها في إدارة مخاطر الائتمان, واتخاذ القرار الائتماني ومراقبة الائتمان.

وهدفت دراسة (**Patrick Van Roy,2005**)[4] إلى تقييم أثر الاعتماد على مؤسسات تصنيف الائتمان المختلفة على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة والصّغيرة الحجم.

لقد تبين للباحث من خلال عينة من المقترضين بلغت (3125) ما بين شركة ومصرف وحكومات-قامت مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية بتصنيفها, وجود اختلافات في نتائج تقييم الجدارة الائتمانية لهذه العينة بين مؤسسات التصنيف الخارجية بفوارق 18%للشركات و15% للمصارف و13% للحكومات. وذلك على الرغم من أن هذه المؤسسات تعمل وفق أوزان المخاطر التي يحددها وفاق بازل2.ولكن توجد الفوارق بسبب الاختلاف في درجة التّحفظ في تقييم الجدارة للطرف الآخر من مؤسسة تصنيف ائتماني لأخرى. هذا يدفع بالمصارف على التعامل مع الأطراف الأخرى التي تتمتع بدرجة ائتمانية مرتفعة, وتكوين محفظة ائتمانية عالية الجودة. وخلصت الدراسة إلى أن:

1- على الرّغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة-والتي تعتبر نتيجة التّقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من قبل مؤسسات التّصنيف الائتماني الخارجية- إلا أن هذه الفوارق لا تزيد عن 6% من متطلبات رأس المال للقروض للشركات والبنوك والحكومات.

2-تحديد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان والتي تقاس بالمدخل المعياري, يقدم مزايا بسيطة لرأس المال الرّقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية.

وهدفت دراسة (**Kithinji,2010**)[5] إلى تحديد العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية المصارف التجارية في كينيا, حيث تم جمع البيانات عن الائتمانات الممنوحة, والقروض المعثرة والربحية, للفترة بين 2008,2004, وتم قياس القروض المتعثرة من خلال قسمة القروض المتعثرة على إجمالي القروض, أما الربحية فتم قياسها من خلال قسمة العائد على إجمالي الأصول, استخدم تحليل الارتباط لمعرفة العلاقة بين كمية الائتمان الممنوح, والقروض المتعثرة والربحية خلال فترة الدراسة, وبدرجة ثقة 95%, وخلص الدراسة إلى أن إدارة مخاطر الائتمان في كينيا يمكن أن تصنف من خلال أربع مراحل:

1- سياسة إدارة مخاطر الائتمان المحافظة قبل 1980.

2- سياسة إدارة مخاطر الائتمان المتساهلة خلال فترة الثمانينيات.

3- سياسة إدارة مخاطر الائتمان الصارمة خلال فترة التسعينيات.

4- سياسة إدارة مخاطر الائتمان العالمية خلال القرن الواحد والعشرين.

- تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح مما تقدم أنّ الدّراسات السّابقة تناولت أهم المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف وظاهرة تعثر التّسهيلات الائتمانية في المصارف, فركزت بعض هذه الدّراسات على الوقاية من أخطار الدّيون المتعثرة وحماية حقوق المصرف من الضّياع, وذلك من خلال تحليل بيانات طالب الاقتراض للتحقق من سلامة مركزه المالي, وقدرته على سداد الالتزامات بعد منح الائتمان, وكذلك متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من سداد الأقساط المستحقة, وبعضها الآخر ركز على ضرورة تبني المصارف إستراتيجيات وأنظمة سليمة وفاعلة لإدارة المخاطر المصرفية وتطوير النظم المحاسبية ممارسات للشفافية والإفصاح المالي.

إلا أن الدّراسة الحالية ستركز على إجراء تقييم ميداني لواقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التّجاري السّوري والمقوّمات والاستعدادات اللّازمة لتطوير أنظمتها, وفقاً للمعايير الرّقابية المصرفية الدّولية ووضع إطار شامل لتطوير إدارة مخاطر الائتمان في المصرف وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية وبما ينسجم مع البيئة المصرفية السّورية.

- الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته:

يعدّ الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التّجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى, ولكنه في الوقت ذاته يعد أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لاتقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها.

ولا يوجد اتفاق بين الكتاب على تعريف الائتمان المصرفي ويرجع ذلك إلى اختلاف الزّاوية التي ينظر إليها كل منهم, فالبعض يعرّف الائتمان المصرفي على أنّه: "الثّقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيها لفترة محدّدة يتفق عليها بين الطّرفين, ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته, وذلك لقاء عائد معيّن يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات, ويتطلب الائتمان وجود سياسة ائتمانية (مكتوبة معترف بها) تزوّد بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتّصرف داخل الإطار العام للسّياسة وتكون دافعاً للإدارة نحو تحقيق أهداف المصرف"[6]. ومن هنا يتبيّن أن الائتمان المصرفي يمثل جانباً مهماً من وظائف المصارف التّجارية بل هو المحور الأساسي لعمل المصارف, والحاجة إلى الائتمان تكاد تكون عامة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المهن والمشروعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية, إذ قلما نجد في الحياة العملية مشروعاً يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية, بل إن هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان الذي تقدمه إليها المصارف في صورة قروض أو غيرها إلى تغذية رأس مالها العامل. ويحقق الائتمان المصرفي مزايا عديدة للمنظمات المقترضة على اختلاف أنواعها وأحجامها, ومن أهم هذه المزايا ما يلي[7]:

1- على خلاف مصادر التّمويل الأخرى, لا يترتب على اقتراض المنظمات من المصارف أي تدخل من قبل هذه المصارف في إدارة المنظمات, والمساهمة في ملكيتها, وبذلك لا تفقد أي جزء من ملكية المالكين.

2- تنظّم عملية الاقتراض وفق جدول زمني يحدّد تواريخ الاستحقاق, وفي حالة عدم قدرة المنظمة على التّسديد, فإن المصرف يبدي نوعاً من المرونة في تأجيل التّسديد وعدم حجز الضّمانات, مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المنظمة وعدم إرباك سيولتها.

3- تكلفة الاقتراض من المصارف تكون أقل قياساً بتكلفة الاقتراض من الجهات المالية الأخرى, خاصة فيما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

4- متطلبات عمليات التّطور الفني والتقني واستبدال الآلات والمعدّات, في ظلّ ارتفاع تكاليف الشّراء, تدفع المنظمات للجوء إلى المصارف للحصول على الائتمان اللّازم لتمويل مثل هذه العمليات.

يمكن النظر إلى أهميّة الائتمان المصرفي من زاويتين وفقاً لوجهة نظر المصرف التّجاري ذاته والثّانية وفقاً لدور الائتمان المصرفي في النّشاط الاقتصادي.فمن وجهة نظر المصرف فإن الائتمان يشكل النّشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع المصرف التّجاري أن يضمن الاستمرارية والنّمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

ومن جانب آخر فإن للائتمان المصرفي دوراً بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد مع الاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه[8].

تعدّ عمليات منح الائتمان المصرفي الوظيفة الرّئيسة الثانية والمهمة التي تقوم بها المصارف التجارية لتحقيق أهدافها, فالائتمان يمثل معظم أصول هذه المصارف ويساهم في النّصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها, وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للمصارف مما يؤدي إلى تحقيق الرّبحية والأمان ضمن ضوابط قواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف وحمايتها من المخاطر[9]. والأمر الذي يزيد من أهمية الائتمان المصرفي كونه حلقة الوصل بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض, والوحدات الاقتصادية ذات العجز, وبذلك فإن الائتمان المصرفي يعتبر نشاطاً اقتصادياً غاية في الأهمية, وله أثر موجب على النّمو الاقتصادي, إلا أن الإفراط في الائتمان يؤدي إلى التّضخم وانكماشه يؤدّي إلى الكساد, وفي كلتا الحالتين سيكون للائتمان آثار سلبية على النّمو الاقتصادي والتّنمية الاقتصادية على وجه العموم مما يؤدّي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي, ولا يضمن تفعيل الدّور الاقتصادي للائتمان المصرفي إلا وجود سياسة نقدية ناجحة ونابعة من معطيات الواقع الاقتصادي على المستوى القومي[10].

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر ووظائفها:

توصف إدارة المخاطر بأنّها منهج أو مدخل علمي لمشكلة المخاطر البحتة, ومع ذلك فإدارة المخاطر ليست علماً بالمعنى الذي توجد عليه العلوم المادية, فحسب الفهم العام, (العلم)هو عبارة عن مجموعة من المعارف القائمة على قوانين ومبادئ يمكن استخدامها في التّنبؤ بالنتائج, ويسعى العلماء لاختبار قوانين العلم من خلال التّجارب العلميّة التي تستهدف اكتشاف القوانين التي تحكم الأحداث, ويعتمد مديرو المخاطر على قواعد وقوانين مستمدّة من المعرفة العامة ولاسيما نظرية القرار[11].

فالصناعة المصرفية ترتكز على فن إدارة المخاطر, وبدون المخاطر تقلّ الأرباح أو تنعدم, فكلّما قبل المصرف أن يتعرّض لقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح.

ولأنّ إدارة المخاطر تعدّ علماً جديداً نسبياً فقد تم تعريفها بطرق متنوّعة إلا أنّها جميعاً تتفق على أن إدارة المخاطر تتعلّق بدرجة أساسية بالمخاطرة البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر, ورغم أنه من شأن هاتين النقطتين أن تساعدا على فهم إدارة تلك المخاطر إلا أنّها لاتصف بدرجة كافية جوهر المفهوم ويمكن تقديم التّعريف الآتي لإدارة المخاطر: "كافّة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحدّ من الآثار السّلبية النّاتجة من المخاطر للمحافظة عليها في أدنى

حدّ ممكن من خلال استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتّعرف والتّحليل والتّقييم والمراقبة للتقليل من آثار المخاطر على المؤسسة"[12]. ومن خلال ما سبق يمكن وضع التعريف الآتي لإدارة المخاطر:

"هي جزء أساسي من الإدارة الإستراتيجية لأي مصرف, وهي الإجراءات التي تتبعها المصارف بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة, وتساعد على فهم الجوانب الإيجابيّة والسّلبية المحتملة لكلّ العوامل التي قد تؤثر على المصرف, فهي تزيد من احتمالية النّجاح وتخفض كلاً من احتمال الفشل وعدم التّأكد في تحقيق الأهداف العامة للمصرف."

تتركز مهام إدارة المخاطر في التّنسيق بين كافّة الإدارات بالمصرف, لضمان توفير كافّة البيانات حول المخاطر, وخاصّة مخاطر الائتمان ومخاطر السّيولة ومخاطر السّوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل مختصر ويتم إعداد هذا التّقرير بصفة دورية ويرفع للإدارة العليا لمناقشته.

ويمكن تحديد وظائف إدارة المخاطر فيما يلي[13]:

1- تزوّد المصارف بنظرة أفضل عن المستقبل, لهذا تنبع أهميّة إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصوراً على قواعد إرشادية تجارية دون النّظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطر الخاصة بذلك.

2- إن التّحكم في المخاطرة عامل رئيس في الرّغبة والميزة التّنافسية لأن من أسباب قياس المخاطر أنّها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر, وبالتّحكم في هذه التّكاليف إسهام في الدّخل الحالي والمستقبلي, فالمخاطرة والتكاليف يجب أن تحمّل على العملاء, وهذا هو سبب ارتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التّسعير, فبدون تسعير المخاطرة لا يتوقع المصرف التكاليف ذات الصّلة في سعره ولا ينفر ذلك العملاء ذوي المخاطر المنخفضة بل يجذب العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.

3- تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التّحوط من المخاطر ما إن يتم اتخاذ القرار, لكنّها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار فالتّحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعده.

4- إنّ العلم بالمخاطر يسمح للمصارف بتسعيرها, حيث أنّ أي خسارة متوّقعة تم تقويمها على مستوى المحفظة يجب أن تغطى بواسطة رأس المال, مع العلم أنّ لهذه التّغطية تكلفة.

النتائج والمناقشة:

***التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي:**

جدول رقم (1) نتائج اختبار كولموجروف – سميرنوف (K-S) لتحديد طبيعة توزع البيانات

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		V1	V2	V3	V4	V5
N		32	32	32	32	32
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.5635	3.6632	4.0437	3.5664	3.5625
	Std. Deviation	.87641	.33806	.47583	.58886	.65274
Most Extreme Differences	Absolute	.120	.153	.255	.113	.186
	Positive	.099	.125	.255	.076	.126
	Negative	-.120-	-.153-	-.148-	-.113-	-.186-
Kolmogorov-Smirnov Z		.677	.865	1.445	.639	1.053
Asymp. Sig. (2-tailed)		.749	.443	.031	.809	.217

a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.

يبين الجدول رقم (1) معالم التوزيع الطبيعي (الوسط الحسابي, الانحراف المعياري) لكل من (كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية V1, انخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة V2, مستوى سيولة المصرف V3, مستوى ربحية المصرف V4, مدى تطبيق معايير بازل في المصرف V5), حيث أن احتمال الدلالة (2-tailed) .Sig أكبر من 0.025 (الاختبار من طرفين), وبالتالي فإن البيانات السابقة تتبع التوزيع الطبيعي.

أولاً: كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية:

جدول(2): المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار المتوسط الحسابي لتقييم أداء المصرف في إدارة المخاطر الائتمانية

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	الفروق
1. يقوم مدير الائتمان بتفويض بعض الصلاحيات الخاصة به وتحديد حجم الائتمان المناسب تبعاً لمستوى كل عميل.	3.469	0.803	69.376	3.304	31	0.002	معنوية
2. تخضع كل عملية ائتمانية لتحليل دقيق ومعاينة شاملة من قبل محلل ائتمان مؤهل وذو خبرة ومعرفة بحجم التعاملات.	3.750	0.916	75.000	4.633	31	.000	معنوية
3. هناك اهتمام خاص باختيار العناصر البشرية العاملة في منح الائتمان بحيث يتم التركيز على المؤهل والخبرة لديهم.	3.469	1.016	69.376	2.611	31	.000	معنوية
المتوسط الموزون	3.563	0.876	71.26	3.635	31	.000	معنوية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (2) أن جميع قيم المتوسطات الحسابية ترتفع عن متوسط المقياس المستخدم (3), وبفرق معنوي, وتقع ضمن المجال (3.41-4.20) وتقابل الإجابة "موافق" على مقياس ليكرت, وتدل قيم الأهمية النسبية التي تقع ضمن مجال حده الأدنى (69.376%), وحده الأعلى (75%) على أن إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية تقوم بتحديد حجم الائتمان المناسب تبعاً لكل عميل, وإخضاع كل عملية ائتمانية لتحليل دقيق ومعاينة شاملة من قبل محلل ائتمان مؤهل وذو خبرة ومعرفة بحجم التعاملات, واختيار العناصر البشرية العاملة في منح الائتمان من المؤهلين وذوي الخبرة.

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع الأسئلة (3.563), وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي, وتقابل شدة الإجابة موافق على مقياس ليكرت, وبلغت أهميتها النسبية (71.2%), وهذا يدل على أن إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية تتمتع بكفاءة عالية في تحديد المخاطر الائتمانية.

ثانياً: انخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة:

جدول(3):المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار المتوسط الحسابي لتقييم أداء المصرف في خفض حجم وعدد القروض المتعثرة

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	الفروق
4. يطلب المصرف من العميل (شخص طبيعي أو اعتباري) أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية لعدة فترات محاسبية سابقة.	4.063	0.840	81.250	7.155	31	.000	معنوية
5. يقوم المصرف بمتابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من قدرته على التسديد.	4.156	0.767	83.126	8.532	31	.000	معنوية
6. يحتفظ المصرف بملف تسليف لكل عميل يتضمن المستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة ويتم تحديثه باستمرار.	4.594	0.499	91.876	18.068	31	.000	معنوية
7. يمتنع المصرف عن زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء في حال عدم تطور فعاليتهم التجارية من خلال دراسة ميزانياتهم أو كشوفات الموجودات والمطاليب المقدمة للفروع.	4.250	1.078	85.000	6.562	31	.000	معنوية
8. تتم دراسة وتقييم مستوى جودة الضمانات المقدمة من قبل المقترض بشكل علمي ودقيق.	4.063	1.045	81.250	5.75	31	.000	معنوية
9. ساهمت الإجراءات المحددة قبل منح الائتمان في تخفيض حجم وعدد القروض المتعثرة.	3.469	1.077	69.376	2.462	31	0.02	معنوية
المتوسط الموزون	3.663	0.338	73.264	11.097	31	.000	معنوية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3) أن جميع قيم المتوسطات الحسابية ترتفع عن متوسط المقياس المستخدم (3), وبفرق معنوي, وتقع ضمن المجال (3.41–4.20) وتقابل الإجابة "موافق" على مقياس ليكرت, وتدل قيم الأهمية النسبية التي تقع ضمن مجال حده الأدنى (69.376%), وحده الأعلى (91.876%) على أن إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية تسعى إلى خفض حجم وعدد القروض المتعثرة من خلال احتفاظ المصرف بملف تسليف لكل عميل يتضمن المستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة ويتم تحديثه باستمرار, وامتناع المصرف عن زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء في حال عدم تطور فعاليتهم التّجارية من خلال دراسة ميزانياتهم أو كشوفات الموجودات والمطاليب المقدمة للفروع, وقيام المصرف بمتابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من

قدرته على التسديد, وطلب المصرف من العميل (شخص طبيعي أو اعتباري) أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية لعدة فترات محاسبية سابقة, وقيام المصرف بدراسة وتقييم مستوى جودة الضمانات المقدمة من قبل المقترض بشكل علمي ودقيق, وسعي المصرف إلى القيام بإجراءات محددة قبل منح الائتمان. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع الأسئلة (3.663), وهي أعلى من قيمة متوسط المقياس وبفرق معنوي, وتقابل شدة الإجابة "موافق" على مقياس ليكرت, وبلغت أهميتها النسبية (73.264%), وهذا يدل على أن إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية تسعى إلى خفض حجم وعدد القروض المتعثرة من خلال سلسلة الإجراءات السابقة الذكر.

ثالثاً: مستوى سيولة المصرف:

جدول(4):المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار المتوسط الحسابي لتقييم مستوى سيولة المصرف

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	الفروق
10. هل تعتقد بوجود علاقة بين أسلوب إدارة الائتمان ومستوى السيولة في المصرف.	4.031	0.647	80.626	9.019	31	.000	معنوية
11. يتم تقييم مستوى سيولة المصرف بشكل كمي وموضوعي ووفق المعايير المعمول بها.	3.813	0.693	76.250	6.635	31	.000	معنوية
12. هل تعتقد بأن وجود سيولة زائدة تؤثر إيجاباً على درجة أمان المصرف.	3.750	0.803	75.000	5.282	31	.000	معنوية
13. هل تعتقد بأن وجود سيولة زائدة تؤثر سلباً على ربحية المصرف.	2.813	0.998	56.250	-1.063-	31	0.296	غير معنوية
14. هل تعتقد بأن وجود سيولة منخفضة تؤثر سلباً على درجة أمان المصرف.	3.500	0.916	70.000	3.088	31	0.004	معنوية
15. هل تعتقد بأن وجود سيولة منخفضة تؤثر إيجاباً على ربحية المصرف.	2.844	1.051	56.876	-.841-	31	0.407	غير معنوية
16. في حال تقلب مؤشرات السيولة يتم تعديل معايير منح الائتمان بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين هذه المؤشرات.	3.906	0.530	78.126	9.667	31	.000	معنوية
17. يحتفظ المصرف بنسبة سيولة طوعية مناسبة من العملات المحلية والأجنبية.	4.031	0.595	80.626	9.807	31	.000	معنوية
18. تسهم السيولة الجيدة للمصرف في زيادة ثقة المودعين في المصرف وعملياته.	4.281	0.457	85.626	15.866	31	.000	معنوية
المتوسط الموزون	4.044	0.476	80.874	12.409	31	.000	معنوية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4) أن معظم قيم المتوسطات الحسابية ترتفع عن متوسط المقياس المستخدم (3), وبفرق معنوي, وتقع ضمن المجال (3.41–4.20) وتقابل الإجابة موافق على مقياس ليكرت, ماعدا السؤالين (13, 15), حيث تنخفض قيم متوسطاتها عن متوسط المقياس, وبفرق غير معنوي وتقع ضمن المجال (2.61–3.40), وتقابل الإجابة محايد على مقياس ليكرت. وتدل قيم الأهمية النسبية التي تقع ضمن مجال حده الأدنى (56.250%), وحده الأعلى (85.626%) على أن أفراد العينة يعتقدون بوجود علاقة بين أسلوب إدارة الائتمان ومستوى السيولة في المصرف, حيث يتم تقييم مستوى سيولة المصرف بشكل كمي وموضوعي ووفق المعايير المعمول بها, كما يعتقدون بأن وجود سيولة زائدة تؤثر إيجاباً على درجة أمان المصرف, وبأن وجود سيولة منخفضة تؤثر سلباً على درجة أمان المصرف, كما تسعى إدارة الائتمان في المصرف من أجل الحفاظ على مستوى سيولة المصرف بتعديل معايير منح الائتمان بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات السيولة, حيث يحتفظ المصرف بنسبة سيولة طوعية مناسبة من العملات المحلية والأجنبية لأن السيولة الجيدة للمصرف تسهم في زيادة ثقة المودعين في المصرف وعملياته. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع الأسئلة (4.044), وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي, وتقابل شدة الإجابة موافق على مقياس ليكرت, وبلغت أهميتها النسبية (80.874%), وهذا يدل على أن إدارة الائتمان في المصرف التجاري السوري بمدينة اللاذقية تسعى إلى الحفاظ على مستوى سيولة المصرف من خلال سلسلة الإجراءات السابقة الذكر.

رابعاً: مستوى ربحية المصرف:

جدول(5):المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار المتوسط الحسابي لتقييم مستوى ربحية المصرف

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	الفروق
19. هل توجد علاقة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان ومستوى الربحية المحققة في المصرف.	4.094	0.588	81.876	10.522	31	.000	معنوية
20. يتم تقييم ربحية المصرف بشكل كمي وموضوعي.	4.031	0.595	80.626	9.807	31	.000	معنوية
21. تتم مراجعة معايير منح الائتمان بشكل مستمر.	4.094	0.689	81.876	8.979	31	.000	معنوية
22. يتم تعديل معايير منح الائتمان بالشكل الذي يساهم في تحسين ربحية المصرف.	4.125	0.609	82.500	10.449	31	.000	معنوية
23. توجد علاقة مباشرة بين كفاءة القرارات الائتمانية المتخذة ومعدلات النمو والربحية في المصرف.	3.875	0.751	77.500	6.588	31	.000	معنوية
المتوسط الموزون	3.566	0.589	71.328	5.441	31	.000	معنوية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (5) أن جميع قيم المتوسطات الحسابية ترتفع عن متوسط المقياس المستخدم (3), وبفرق معنوي, وتقع ضمن المجال (3.41–4.20) وتقابل الإجابة "موافق" على مقياس ليكرت, وتدل قيم الأهمية النسبية التي تقع ضمن مجال حده الأدنى (77.5%), وحده الأعلى (82.5%) على أن إدارة الائتمان في المصرف التّجاري

السّوري بمدينة اللاذقية تسعى إلى الحفاظ على مستوى ربحية المصرف من خلال تقييم ربحية المصرف بشكل كمي وموضوعي, ومراجعة معايير منح الائتمان بشكل مستمر, وتعديل معايير منح الائتمان بالشكل الذي يساهم في تحسين ربحية المصرف. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع الأسئلة (3.566), وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي, وتقابل الإجابة "موافق بشدة" على مقياس ليكرت, وبلغت أهميتها النسبية (71.328%), وهذا يدل على أن إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية تسعى إلى الحفاظ على مستوى ربحية المصرف من خلال سلسلة الإجراءات السابقة الذكر.

خامساً: مدى تطبيق معايير بازل 2 في المصرف:

يبين الجدول رقم (6) أن معظم قيم المتوسطات الحسابية ترتفع عن متوسط المقياس المستخدم (3), وبفرق معنوي, وتقع ضمن المجال (3.41–4.20) وتقابل الإجابة "موافق" على مقياس ليكرت, ماعدا السؤالين (24, 30), حيث تقع قيم متوسطاتها ضمن المجال (2.61–3.40), وتقابل الإجابة "محايد" على مقياس ليكرت. وتدل قيم الأهمية النسبية التي تقع ضمن مجال حده الأدنى (56.250%), وحده الأعلى (85.626%). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع الأسئلة (3.563), وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي, وتقابل الإجابة "موافق بشدة" على مقياس ليكرت, وبلغت أهميتها النسبية (71.250%), وهذا يدل على أن إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية تعمل على تطبيق معايير بازل 2 المتعلقة بـ بقيام المصرف بتحديد جميع أنواع المخاطر المحيطة بكل الأنشطة التي يقدمها, وتطبيق نظام المراقبة المستمرة لمتابعة مختلف المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية وتطورها, ووجود نظم معلومات وتقنيات تحليلية, ونظام لتقييم عملية الائتمان المصرفي يمكن الإدارة من قياس المخاطر الائتمانية المرتبطة بجميع الأنشطة, وأخذ التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم العمليات الائتمانية الفردية.

جدول(6):المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لمدى تطبيق المصرف معايير بازل2

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	الفروق
24. تساهم إدارة المصرف في وضع السياسة الخاصة بإدارة المخاطر بشكل مباشر.	3.156	1.051	63.126	0.841	31	0.407	غير معنوية
25. يقوم المصرف بتحديد جميع أنواع المخاطر المحيطة بكل الأنشطة التي يقدمها.	3.594	0.756	71.876	4.443	31	.000	معنوية
26. يقوم المصرف بتطبيق نظام المراقبة المستمرة لمتابعة مختلف المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية وتطورها.	3.813	0.592	76.250	7.76	31	.000	معنوية
27. يوجد في المصرف نظم معلومات وتقنيات تحليلية تمكن الإدارة من قياس المخاطر الائتمانية المرتبطة بجميع الأنشطة.	3.500	0.842	70.000	3.357	31	0.002	معنوية
28. يأخذ المصرف في الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم العمليات الائتمانية الفردية.	3.531	0.950	70.626	3.164	31	0.003	معنوية

29. يوجد لدى المصرف نظام لتقييم عملية الائتمان المصرفي بشكل مستمر وتبلغ نتائج هذا التقييم مباشرة إلى الإدارة العليا.	3.938	0.801	78.750	6.623	31	.000	معنوية
30. يوجد لدى المصرف نظام إنذار مبكر للمخاطر الائتمانية لاتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لمواجهتها.	3.281	0.888	65.626	1.791	31	.083	غير معنوية
31. يعتمد المصرف في إدارة الائتمان على المعايير المعتمدة وفق اتفاقية بازل 2.	3.719	0.634	74.376	6.411	31	.000	معنوية
المتوسط الموزون	3.563	0.653	71.250	4.875	31	.000	معنوية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

سادساً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وانخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة.

جدول (7): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وانخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة

Correlations

		X	Y1
X	Pearson Correlation	1	.790*
	Sig. (2-tailed)		.027
	N	32	32
Y1	Pearson Correlation	.790*	1
	Sig. (2-tailed)	.027	
	N	32	32

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع (انخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة), والمتغير المستقل (كفاءة إدارة مخاطر الائتمان) بلغت (0.79), وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط مقبولة وطردية بينهما, وتدل النجمة على أن قيمة هذا المعامل معنوية بدرجة ثقة 95% أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين المتغيرين.

جدول (8): نتائج تحليل تباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج للعلاقة بين بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وانخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة

Model	R
1	.790
The independent va	

Model		
1	Regression	
	Residual	
	Total	
The independent variabl		

Model		
1	(Constant)	
	Case Sequence	
The dependent variable		

وتبين معطيات الجدول رقم (8) أن كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في هذا النموذج تفسّر ما مقداره (62.4%) من التباين الحاصل في زيادة انخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة, مما يدل على أن هناك أثراً مهماً ذا دلالة معنوية للمتغير المستقل في المتغير التابع. كما نجد من الجدول نفسه ثبات صلاحية النموذج استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (5.370) عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (1,30) والبالغة (4.17).ونلاحظ أن قيمة معامل Beta (0.390), وبما أنها معنوية $P = 0.027 < \alpha = 0.05$ فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل, ونقر بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين المستقل والتابع.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وتحسّن مستوى سيولة المصرف.

جدول (9): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وتحسن مستوى سيولة المصرف

Correlations

		X	Y2
X	Pearson Correlation	1	.717*
	Sig. (2-tailed)		.022
	N	32	32
Y2	Pearson Correlation	.717*	1
	Sig. (2-tailed)	.022	
	N	32	32

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع (تحسن مستوى سيولة المصرف), والمتغير المستقل (كفاءة إدارة مخاطر الائتمان) بلغت (0.717), وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط مقبولة وطردية بينهما, وتدل النجمة على أن قيمة هذا المعامل معنوية بدرجة ثقة 95% أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين المتغيرين.

جدول (10): نتائج تحليل تباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج للعلاقة بين بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وتحسن مستوى سيولة المصرف

Model	R
1	.71
The independen	

Model		
1	Regression	
	Residual	
	Total	
The independent vari		

Model		
1	(Constant)	
	Case Sequence	
The dependent varial		

تبين معطيات الجدول رقم (10) أن كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في هذا النموذج تفسّر ما مقداره (51.4%) من التباين الحاصل في تحسن مستوى سيولة المصرف, مما يدل على أن هناك أثراً مهماً ذا دلالة معنوية للمتغير المستقل في المتغير التابع. كما نجد من الجدول نفسه ثبات صلاحية النموذج استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (6.990) عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (1,30) والبالغة (4.17).ونلاحظ أن قيمة معامل Beta (0.435), وبما أنها معنوية $P=0.013<\alpha=0.05$ فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل, ونقر بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين المستقل والتابع.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وتحسّن معدل ربحية المصرف.

جدول (11): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين
بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وتحسن معدل ربحية المصرف

Correlations

		X	Y3
X	Pearson Correlation	1	.743*
	Sig. (2-tailed)		.018
	N	32	32
Y3	Pearson Correlation	.743*	1
	Sig. (2-tailed)	.018	
	N	32	32

**. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع (تحسن معدل ربحية المصرف), والمتغير المستقل (كفاءة إدارة مخاطر الائتمان) بلغت (0.743), وهي تدل على أن هناك علاقة ارتباط مقبولة وطردية بينهما, وتدل النجمة على أن قيمة هذا المعامل معنوية وبدرجة ثقة 95% أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين المتغيرين.

جدول (12): نتائج تحليل تباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج للعلاقة بين
بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وتحسن معدل ربحية المصرف

Model	R
1	.743
The independent v	

Model		
1	Regression	
	Residual	
	Total	
The independent variab		

Model		
1	(Constant)	
	Case Sequence	
The dependent variable		

تبين معطيات الجدول رقم (12) أن كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في هذا النموذج تفسّر ما مقداره (54.1%) من التباين الحاصل في تحسن معدل ربحية المصرف, مما يدل على أن هناك أثراً مهماً ذا دلالة معنوية للمتغير المستقل في المتغير التابع. كما نجد من الجدول نفسه ثبات صلاحية النموذج استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (6.305) عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (1,30) والبالغة (4.17).ونلاحظ أن قيمة معامل Beta (0.417), وبما أنها معنوية $P = 0.018 < \alpha = 0.05$ فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل, ونقر بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين المستقل والتابع.

قام الباحثان بجمع وتحليل بعض البيانات الخاصة بالمصرف التّجاري السّوري, للحصول على نسب السّيولة والرّبحية والأمان لفترة أربع سنوات متتالية كما يلي:

جدول (13): الميزانية الموحدة للمصرف التجاري السوري والمصرف السوري اللبناني

الموجودات	31/12/2008	31/12/2009	31/12/2010	31/12/2011
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	127,897.00	105,845.00	87,369.00	118,512.00
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	92,949.00	86,895.00	91,183.00	132,108.00
إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	138,562.00	163,199.00	172,993.00	37,000.00
تسهيلات ائتمانية مباشرة	434,297.00	378,909.00	381,059.00	325,007.00
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	51,403.00	54,984.00	59,028.00	61,094.00
استثمارات في شركات تابعة وحليفة	13.00	13.00	136.00	136.00
موجودات ثابتة	1,941.00	1,854.00	2,421.00	2,251.00
شهرة	729.00			
موجودات أخرى	26,586.00	78,086.00	75,018.00	67,778.00
مجموع الموجودات	874,377.00	869,785.00	869,207.00	743,886.00
المطلوبات	31/12/2008	31/12/2009	31/12/2010	31/12/2011
ودائع وبنوك ومؤسسات مصرفية	18,674.00	20,641.00	20,672.00	19,954.00
ودائع عملاء	428,474.00	411,088.00	430,786.00	360,900.00
تأمينات نقدية	183,418.00	173,196.00	155,388.00	152,745.00
أموال مقترضة	100,791.00	134,719.00	134,679.00	69,727.80
مخصصات متنوعة	9,867.00	9,933.00	5,265.00	5,235.50
مخصص ضريبة الدخل	10,868.00	7,047.00	7,309.00	4,819.90
مطلوبات أخرى	10,254.00	7,375.00	6,904.00	9,076.00
مجموع المطلوبات	762,346.00	763,999.00	761,003.00	622,458.20
حقوق الملكية	31/12/2008	31/12/2009	31/12/2010	31/12/2011
رأس المال المكتتب به	73,597.00	73,835.00	74,148.00	74,724.00
الهبات		-	9.50	11.20
الاحتياطي القانوني	12,358.00	14,058.00	15,811.00	16,961.40
احتياطي خاص	11,891.00	13,571.00	15,247.00	16,396.00
احتياطيات أخرى	3,967.00	4,283.00	4,613.00	4,693.00
احتياطي عام مخاطر التمويل		-	350.00	878.90

الربح(الخسارة) للفترة بعد الضرائب (في البيانات المرحلية فقط)	23,187.00	13,485.00	13,965.00	8,704.90
أرباح مدورة غير محققة (خسائر متراكمة)	(13,696.00)	(13,448.00)	(16,064.00)	(1,064.00)
مجموع حقوق الملكية – مساهمي المصرف	111,304.00	105,784.00	108,079.50	121,305.40
مجموع المطلوبات وحقوق الأقلية	873,650.00	869,783.00	869,082.50	743,763.60

جدول (14): بيان الدخل الموحد للمصرف التجاري السوري والمصرف السوري اللبناني

	31/12/2008	31/12/2009	31/12/2010	31/12/2011
الفوائد الدائنة	36,305.00	27,321.00	22,467.00	15,760.00
الفوائد المدينة	(8,144.00)	(6,662.00)	5,740.00	5,287.00
صافي الدخل من الفائدة	28,161.00	20,659.00	16,727.00	10,473.00
العمولات والرسوم الدائنة	5,402.00	3,860.00	4,408.00	4,771.00
العمولات والرسوم المدينة	(122.00)	(187.00)	(197.00)	(181.00)
صافي الدخل من العمولات والرسوم	5,280.00	3,673.00	4,211.00	4,590.00
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم	33,441.00	24,332.00	20,938.00	15,063.00
أرباح (خسائر) تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية	2,648.00	1,535.00	2,450.00	5,078.00
أرباح (خسائر) تقييم مركز القطع البنيوي	(14,262.00)	248.00	(2,592.00)	14,913.00
إيرادات تشغيلية أخرى	8,612.00	2,305.00	5,107.00	2,393.00
إجمالي الدخل التشغيلي	30,439.00	28,420.00	25,903.00	37,447.00
نفقات الموظفين	(1,354.00)	(1,499.00)	(1,654.00)	(1,710.00)
استهلاكات الموجودات الثابتة الملموسة	(227.00)	(239.00)	(293.00)	(322.00)
مصاريف تشغيلية أخرى	(3,378.00)	(2,645.00)	(1,519.00)	(4,338.00)
إجمالي المصروفات التشغيلية	(4,959.00)	(4,383.00)	(3,466.00)	(6,370.00)
الربح (الخسارة) من التشغيل	25,480.00	24,037.00	22,437.00	31,077.00
ضرية الدخل	10,793.00	6,953.00	7,278.00	4,671.00
الاحتياطي القانوني	2,895.00	1,709.00	1,740.00	1,150.00
الاحتياطي الخاص	2,871.00	1,712.00	1,749.00	1,149.00
احتياطي عام لمخاطر التمويل		–	350.00	528.00
الخسارة المدورة غير المحققة (خسارة تقويمية)	(14,262.00)	248.00	(2,592.00)	14,913.00
حصة الدولة من الأرباح	23,181.00	13,413.00	13,912.00	8,666.00
المجموع العام	25,478.00	24,035.00	22,437.00	31,077.00

جدول (15): النسب المالية في المصرف التجاري السوري

النسب المالية	31/12/2008	31/12/2009	31/12/2010	31/12/2011
نسب السيولة				
نسبة الاحتياطي النقدي	20.28%	17.50%	14.40%	22.21%
نسبة الرصيد النقدي	17.49%	14.31%	11.78%	19.64%
نسب الربحية				
هامش صافي الربح من الفوائد	63.87%	49.36%	62.16%	55.23%

معدل العائد على حقوق الملكية	20.83%	12.75%	12.92%	7.18%
نسب الأمان				
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات	12.73%	12.16%	12.43%	16.31%

المصدر من إعداد الباحثين بناء على بيانات الميزانية وبيان الدخل للمصرف التجاري السوري.

حيث أن:

- نسبة الاحتياطي النقدي= رصيد المصرف التجاري لدى المصرف المركزي /(الودائع +التزامات أخرى)
- نسبة الرصيد النقدي=(رصيد المصرف التجاري لدى المصرف المركزي+ النقدية بخزينة الصندوق)/ (الودائع + التزامات أخرى)
- هامش صافي الربح من الفوائد= صافي الربح بعد الضرائب/ الفوائد الدائنة
- معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية
- الأمان المصرفي= حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات.

من خلال تحليل البيانات السابقة لاحظت الباحثة أن نسب السيولة تأثرت خلال السّنوات كما يلي:

1- نسبة الاحتياطي النقدي:

- انخفضت في عام 2009 عن 2008 بنسبة 2,78%
- انخفضت في عام 2010 بنسبة 3,1%
- ارتفعت في عام 2011 بنسبة 2,57%

2- نسبة الرصيد النقدي:

- انخفضت في عام 2009 عن 2008 بنسبة 3,18%
- انخفضت في عام 2010 بنسبة 2,53%
- ارتفعت افي عام 2011 بنسبة 7,86%

يرجع الباحثان الارتفاع في نسب السيولة في عام 2011 إلى زيادة الاحتياطيات في المصرف, وإلى الحد من التسهيلات الممنوحة نظراً للظروف التي تمر بها سورية. أما نسب الربحية, فتأثرت خلال السنوات الأربع كما يلي:

3- هامش صافي الربح من الفوائد:

- انخفض في عام 2009 عن 2008 بنسبة 14,51%
- في عام 2010 ارتفع بنسبة 12,8%
- في عام 2011 انخفض بنسبة 6,93%

4- معدل العائد على حقوق الملكية:

- انخفض في عام 2009 عن عام 2008 بنسبة 8,08%
- ارتفع في عام 2010 بنسبة 0,17%
- في عام 2011 انخفض بنسبة 5,74%

يرجع الباحثان الانخفاض في الربحية في عام 2011 إلى زيادة السيولة حيث أن العلاقة عكسية بين السيولة والربحية.

5- نسبة الأمان:

- انخفضت في عام 2009 عن 2008 بنسبة 0,57%
- ارتفعت في عام 2010 بنسبة 0,27%
- في عام 2011 زادت بنسبة 3,88%

من خلال تحليل البيانات السابقة يرى الباحثان أن النتائج التي توصلت إليها من الاستبيان تتوافق مع التحليل وهذا ما يدعم نتائج الاستبيان, حيث تبين أن الأداء الأفضل في المصرف التجاري السوري كان في عامي 2009-2010 حيث احتفظ المصرف بنسب سيولة جيدة, وحقق أرباح مقبولة, وحافظ على مستوى جيد من الأمان, مما يدل على أن المصرف التجاري السوري يتمتع بإدارة مخاطر ائتمان كفوءة تساهم في تحسين أدائه.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- تتمتع إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية بكفاءة عالية, حيث تقوم بتحديد حجم الائتمان المناسب تبعاً لكل عميل, وتخضع كل عملية ائتمانية لتحليل دقيق ومعاينة شاملة من قبل محلل ائتمان مؤهل وذو خبرة ومعرفة بحجم التعاملات, وتختار العناصر البشرية العاملة في منح الائتمان من المؤهلين وذوي الخبرة.

2- تسعى إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية إلى خفض حجم وعدد القروض المتعثرة من خلال احتفاظ المصرف بملف تسليف لكل عميل يتضمن المستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة ويتم تحديثه باستمرار, وامتناع المصرف عن زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء في حال عدم تطور فعاليتهم التجارية من خلال دراسة ميزانياتهم أو كشوفات الأصول والخصوم المقدمة للفروع, وقيام المصرف بمتابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من قدرته على التسديد, وطلب المصرف من العميل (شخص طبيعي أو اعتباري) أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية لعدة فترات محاسبية سابقة, وقيام المصرف بدراسة وتقييم مستوى جودة الضمانات المقدمة من قبل المقترض بشكل علمي ودقيق, وسعي المصرف إلى القيام بإجراءات محددة قبل منح الائتمان.

3- تسعى إدارة الائتمان في المصرف من أجل الحفاظ على مستوى سيولة المصرف بتعديل معايير منح الائتمان بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات السيولة, حيث يحتفظ المصرف بنسبة سيولة طوعية مناسبة من العملات المحلية والأجنبية لأن السيولة الجيدة للمصرف تسهم في زيادة ثقة المودعين في المصرف وعملياته.

4- تقوم إدارة الائتمان في المصرف بتقييم ربحية المصرف بشكل كمي وموضوعي, ومراجعة معايير منح الائتمان بشكل مستمر, وتعديل معايير منح الائتمان بالشكل الذي يساهم في تحسين ربحية المصرف.

5- تعمل إدارة الائتمان في المصرف التّجاري السّوري بمدينة اللاذقية على تطبيق معايير بازل 2 المتعلقة بقيام المصرف بتحديد جميع أنواع المخاطر المحيطة بكل الأنشطة التي يقدمها, وتطبيق نظام المراقبة المستمرة لمتابعة مختلف المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية وتطورها, ووجود نظم معلومات وتقنيات تحليلية, ونظام لتقييم عملية الائتمان المصرفي يمكن الإدارة من قياس المخاطر الائتمانية المرتبطة بجميع الأنشطة, وأخذ التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم العمليات الائتمانية الفردية.

6- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان, وانخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة, حيث أن كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في هذا النموذج تفسّر ما مقداره (62.4%) من التباين الحاصل في زيادة انخفاض حجم وعدد القروض المتعثرة.

7- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان, وتحسن مستوى سيولة المصرف, حيث أن كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في هذا النموذج تفسّر ما مقداره (51.4%) من التباين الحاصل في تحسن مستوى سيولة المصرف.

8- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة إدارة مخاطر الائتمان, وتحسن معدل ربحية المصرف, حيث أن كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في هذا النموذج تفسّر ما مقداره (54.1%) من التباين الحاصل في تحسن معدل ربحية المصرف.

التوصيات:

1- ضرورة أن يتم تقييم أداء المصرف (الربحية, السيولة) بشكل دوري لأن هذا التقييم يعد عملية أساسية لضمان استمرار العمل لتحقيق أهداف المصرف.

2- ضرورة أن تساهم إدارة المصرف في وضع السياسة الخاصة بإدارة المخاطر بشكل مباشر, وأن تعمل على تطوير السياسات والإجراءات لتحديد وقياس والتحكم بالمخاطر الائتمانية.

3- ضرورة العمل على إخضاع إدارة الائتمان للمراجعة المستمرة من قبل إدارة المصرف التجاري (مراجعة السياسات والإجراءات) حتى تتوافق مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

4- يجب على إدارة الائتمان العمل على تحديد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المخاطر, إذ كلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد سبب المخاطر كلما تمكنت من أن تسيطر على هذه المخاطر مما سيكون له تأثير بالغ الأهمية في تحسين مستوى الأداء في المصرف.

5- ضرورة وضع نظام خاص لمراقبة ومتابعة كل عملية ائتمانية على حدة لمواجهة أي احتمال للتعثر.

المراجع:

1- Ruth, G.E, "*Commercial Lending*",4th, American Bankers Association, Washigton, 1999, 12.

2- Raspanti, T.M and Szakel ,"*Creating Value Through Credit Risk Mitigation*", Business Credit,2002,p2

3- عبد العزيز الدغيم, ماهر الأمين, إيمان انجرو, *"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصّناعي السوري"*, مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 28, العدد(3), 2006.

4- ميرفت علي أبو كمال, *"الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل2: دراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين"*, رسالة ماجستير, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة,2007.

5- Patrick Van Roy ,*"Credit Ratings and the Standardised Approach to Credit Risk in Basel2*", working paper,No.517,2005

6- Kithinj, Angela," *Credit Riask Management and Profitability of Commrecial Banks in Kenya*", university of Nairobi,2010.

7- أنجرو, إيمان, *"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض, المصرف الصناعي أنموذجاً"* رسالة ماجستير ,جامعة تشرين,2006, 1

8- عريف, مجدي, *" تأثير نظام دعم القرار المالي على فعالية قرارات منح الائتمان المصرفي: دراسة ميدانية على المصارف الحكومية في سورية"* , أطروحة دكتوراه, جامعة تشرين, 2012, 62

9- الزبيدي, حمزة,*" إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"*, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, 2002, 26.

10- أحمد شاهين, علي, *"مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية"* , الجامعة الإسلامية,2010, 3

11- الكواس, فاس طه,*" المعايير الدولية لاتفاقية بازل وأثرها على الائتمان المصرفي"*, رسالة ماجستير, جامعة تشرين, 2010, 54

12- حماد, طارق عبد العال, *إدارة المخاطر*", الدار الجامعية 2008, 59

13- صقر, محمد, أحمد هاني, *إدارة المخاطر في المصارف التجارية*", مجلة جامعة تشرين, المجلد 32, العدد3, 2010, 144

14- منصور, منال, *إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية*", كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر, 2009, 3